الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير الاقتصادي السنوي لعام 1998

مقدمة
أولآ : الاتحاد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
ثانيا – أبعاد النمو على المستوي الإجمالي
ثالثا ــ أبعاد النمو على المستوي القطاعي
رابعــا ــ قضايا اقتصادية
خامسا ــ توقعات الأداء الاقتصادي لعام 1999

مقدمة :

ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين ، لابد لنا من وقفة تقييم للسنوات السابقة من عمر دولــة الإمارات تلك السنوات التي تحقق فيها الكثير من الإنجازات التي تشهد تلك عليها تلك النهضة التــي شملت مختلف مجالات الحياة في الدولة .

أن تقييم الفترة السابقة ضروري ونحن نستقبل قرناَ جديدا علينا أن نستعد له برسم معــالم استراتيجية المستقبل في ظل الثروة العلمية والتقنية التي تحيط بالعالم وفي ظل الثورة المعلوماتيــة والاتصاليه والتراكم المعرفي الذي ينصب على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أن التحديات التي تواجهنا في المستقبل كثيرة ، ولكن بنفس العزيمة والإصرار والاســتمرار في المحافظة على الاستقرار وتطوير نمط ونهج الاقتصاد وتنويعه ، والتعــاون المــستمر مــع دول مجلس التعاون والدول العربية والدول الأخرى يمكننا من اجتياز كل الصعوبات والتحديات ، والتخطيط كأحد المرتكزات التي تقوم عليها سياسة الدولة ، قادر على رسم الصورة الحقيقية للدولة في كافــة المجالات وإبراز الوسائل التي من شأنها تخطي كافة التحديات والنهــوض بالقطاعــات الاقتــصادية والاجتماعية بالاستخدام الأمثل لمواردنا وإمكانات بما يحقق متطلبات شعبنا وطموحاته .

والوزارة وهي تقدم كتابها السنوي " التقرير الاقتصادي 1998م " تحــرص علــى إظهــار الصورة الحقيقية للأوضاع الاقتصادية بشكل مختصر لعام مضي وتضع أمام المــسئولين والبــاحثين والمهتمين بالأمور الاقتصادية كافة النقاط التي تقبل المزيد من البحث فيها بهدف تصحيح الأوضــاع وأحداث النقلة النوعية في شكل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة .

والله الموفق لخدمة وطننا الغالي ،،،،

حميد بن أحمد المعلا

وزير التخطيــط

أولا ــ الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بما حدث في أسواق النفط العالمية عام 1997م تأثرا كبيراَ فقد كان لانخفاض أسعار النفط الدولية عام 1997م بنسبة 6% عن عام 1996م سبباَ مباشراً في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس من 5.9% عام 1996م إلي حوالي 3% في عام 1997م ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون في عام 1998م عما كان عليه في عام 1997م ويعود هذا بشكل رئيسي إلى الاعتماد الكبير في هذه الدول على تطور قطاع النفط .

ولما كان يتوقع أن تتراوح أسعار النفط بين 10 دولارات 15.5 دولار للبرميل في المتوسط عام 1998م مقابل 18.7 دولار للبرميل في عام 1997م ، فمن المتوقع كذلك أن تنخفض إيرادات النفط في كل دول مجلس التعاون الخليجي عن مستوياتها عام 1997م وأن يكون هذا الانخفاض حاداَ في بعضها وبالتالي يتوقع أن يتراجع النمو في قطاع النفط خلال عام 1998م ، وهو القطاع الذي يساهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس . وفي الوقت ذاته ستضطر الحكومات إلى الحد من إنفاقها بسبب انخفاض إيرادات النفط الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في هذه الدول .

وبالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتحسين الاختلالات الداخلية والخارجية فقد توقف العديد من دول مجلس التعاون في عام 1997م عن تنفيذ سياسة توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وتنويعها وخفض الدعم الذي تقدمه الحكومة للسلع والخدمات ، ولابد من الاستمرار في التنفيذ التدريجي لهذه السياسة كي تتجنب هذه الدول التخفيضات المفاجئة والحادة في إيرادات حكوماتها عند مواجهة هذه الدول انخفاضات كبيرة من إيرادات النفط .

كانت معدلات التضخم في معظم دول مجلس التعاون في عام 1997م أدني من معدلاتها في غالبية الدول النامية الأخرى ، وكذلك الدول المتقدمة النمو في العالم .. فقد كان معدل التضخم أقل من 3% في معظم دول مجلس التعاون . وبالنظر إلى ارتباط سعر تقويم كل عملات دول مجلس التعاون الخليجي بسعر الدولار الأمريكي فقد ارتفعت أسعار عملات دول مجلس التعاون الخليجي عام 1997م مع ارتفاع سعر الدولار مقابل الين الياباني وسائر عملات دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الغربية ونتيجة لذلك فقد انخفضت أسعار السلع التي استوردتها دول مجلس التعاون الخليجي وساعد ذلك على إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المنخفضة .

تشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة4.8% عام 1997م نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 8% ومن المتوقع أن ينخفض أجمالي الصادرات في عام 1998م بنسبة 14.4% عن مستواه في عام 1997م . كما أن واردات دول المجلس زادت بنسبة 3.5%1997م ويتوقع أن تزيد بنسبة طفيفة قدرها 1.3% في عام 1998م بالمقارنة مع عام 1997م .

كما وتشير التقديرات إلى أن الميزان التجاري الذي سجل فائضا قدرة 49.8مليار دولار في عام 1996م وزاد بنسبة 34.2% عن مستواه في عام 1995م ، وسجل أيضاَ .

فائضاً يقدر بنحو 50 مليار دولار خلال عام 1997م ومن المتوقع أن يتقلص فائض الميزان التجاري عام 1998م بنسبة 46.4% نظراً للانخفاض المتوقع في عائدات الصادرات النفطية .

وبعد الحديث عن الميزان التجاري فمن الأحرى الإشارة إلى الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون في مسألة توحيد التعرفة الجمركية والتي طالب بها الأعضاء في المجلس وكانت أساس المفاوضات التجارية التي جرت بينها في عام 1997م وبالإضافة إلى ذلك قرر الاتحاد الأوروبي تجديد اتفاق تجاري قديم مع دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنه اشترط توحيد التعريفات الجمركية حتي يتم توقيع الإتفاق الجديد .

ثانيا ــ أبعاد النمو علي المستوي الإجمالي :

تأثرت الأوضاع الاقتصادية بدولة الإمارات في عام 1997م بالعديد من التطورات المحلية والعالمية التي انعكست أثارها على القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات فعلي المستوي المحلي ارتفع عدد الشركات المساهمة في الإمارات وكبر حجم رؤوس أموالها وهو ما دفع الدولة لتبني فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية ، كما زادت المناطق الصناعية والمناطق الحرة المجهزة بأحدث المرافق والخدمات الأساسية , كما أعلن عن عدة مشاريع هامة في مختلف الإمارات .

وعلى المستوى العالمي فلا تزال إيرادات النفط تؤدي دوراً هاماً في اقتصاد الدولة بشكل عام ،رغم الانخفاض في أسعار النفط في عام 1997م عن مستوياته في عام 1996م بنسبة 6% وبالتالي انعكس ذلك على الاقتصاد الإماراتي بشكل عام ، فتأثر بذلك الفائض في الميزان التجاري والفائض الجاري لميزان المدفوعات .

وفيما يلي صورة مختصرة عن بعض المتغيرات والأوضاع التي شهدتها الدولة عام 1997م :

1ــ الناتج المحلي الإجمالي :

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات عام 1997م ما قيمته 180 مليار درهم بينما كانت عام 1996م نحو 175 مليار درهم بمعدل زيادة سنوية قدرها 2.4% وبحساب النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 1990) للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه ارتفع بنسبة 1.9% مقارنة بعام 1996م إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 163.5 مليار درهم عام 1997م مقارنة بعام 1996م الذي بلغ 160.4 مليار درهم .

ويلاحظ أن معدل الزيارة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1996م ، 1995م كانت 12% بينما كانت بين عامي 1997- 1996 نحو 2.4% ويرجع هذا لإنخفاض الناتج المحلي لقطاع النفط في عام 1997م بسبب انخفاض سعر برميل النفط ويرجع هذا لعدة أسباب منها .

* زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك .
* قيام بعض دول الأوبك بإنتاج النفط بمستويات أعلى بكثير من الحصص المخصصة لها .
* الأزمة الاقتصادية الآسيوية وانكماش الطلب على النفط في ظل تدهور العملات المحلية لتلك الدول .

ومن جهة أخري فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ــ باستبعاد النفط ــ من 118.6 مليار درهم عام 1996م إلى 127.1 مليار درهم عام 1997م بمعدل 7.2%.

وعند تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً لعام 1997م باستبعاد قطاع النفط يلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية أستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق ما نسبته 15.9% ويرجع ذلك لاهتمام الدولة بهذا القطاع لتجنب تدني عوائد قطاع النفط وخلق قطاع صناعي قادر على قيادة مسيرة التنمية واستمرارها وتبرز صناعة البتروكيماويات والغاز كأحد الأنشطة الصناعية الهامة كما أقيمت عدة مناطق صناعية تشتمل على مشاريع ضخمة .. كذلك المناطق الحرة وما تحتويها من صناعات متنوعة ورائدة أثبتت وجودها خلال السنوات السابقة ، كل هذا يرجع للدعم الحكومي ولتعاون القطاعين العام والخاص في كافة المجالات الصناعية .

وحقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح ما نسبته 15.3% من جملة الناتج المحلي الإجمالي ــ بدون النفط ــ وهو قطاع يرجع تطوره إلى أنه يزود عملية التنمية بما تحتاجه من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية كما أنه يلبي الاحتياجات السكانية المتزايدة من السلع الاستهلاكية ، ويضطلع القطاع الخاص بغالبية النشاط التجاري في الدولة ، ويساهم معه القطاع الحكومي من خلال بعض المؤسسات مثل المؤسسة العامة لتسويق المنتجات النفطية ومراكز التسويق الزراعي .

كما ساهم قطاع الخدمات الحكومية والذي يشمل على الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 14.7% من جملة الناتج المحلي الإجمالي ــ بدون النفط ــ وهو إنتاج لاهتمام الدولة بنشر التعليم بنوعية العام والجامعي وإنشاء المدارس في كافة أرجاء الدولة وكذلك الحرص على استمرار توفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية ورفع المستوى الصحي للسكان إلى مستوى أفضل .

ولقد حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي المحقق في عام 1997 وهذا يعكس اهتمام الدولة بالإسكان الفاخر والشعبي وحرصها على توفير المساكن الملائمة للمواطنين في كافة المناطق بالدولة وتلبية الطلب المتزايد على السكن لكافة المقيمين .

وارتفعت مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي من12.3% في عام 1996م إلى نحو 12.4% عام 1997م نظراً إلى الحركة العمرانية الواسعة التي تشهدها إمارات الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية متمثلة في الطرق والموانى والمطارات والمستشفيات والمدارس والمباني الحكومية والمشاريع الصناعية والزراعية .

وحقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 9.2% من إجمالي الناتج المحلي بدون النفط ويرجع ذلك إلى ضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت إلى هذا القطاع باعتباره أحد ركائز التنمية في الدولة .

2 ــ الاستثمارات الثابتة :

أولت الدولة الجانب الاستثماري اهتماماً خاصاً ، إذ تم تخصيص نسب مالية من الإيرادات العامة لتمويل مشاريع التنمية ، كما قدمت الدولة الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص بهدف زيادة كفاءته في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية .

فقد ارتفع الاستثمارات الثابتة المنفذة عام 1997م إلى 48.7 مليار درهم عن ما تم تنفيذه عام 1996م وهو 47.4 مليار درهم بمعدل زيادة قدرها 2.7% وبلغت نسبة الاستثمارات الثابتة إلى الناتج المحلى الإجمالي عام 1997م نحو 27% وهي نسبة تعبر عن اهتمام الدولة بالجانب الاستثماري وتحافظ على قوة دفع عمليه التنمية .

ونتيجة للدور الذي اضطلعت به الحكومة في دفع النمو عن طريق تخصيص الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية فقد حققت الاستثمارات الحكومية ما نسبته 28% من جملة الاستثمارات المحققة عام 1997م ونفذت الكثير من مشاريع الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمرافق العامة مشاريع النقل والمواصلات والإسكان وساهم القطاع العام بنسبة 30% من جملة الاستثمارات في نفس العام ، وكان النصيب الأكبر منها لمشروعات قطاع النفط الخام كمشروعات التنقيب وتطوير الحقول وكذلك حقول الغاز الطبيعي .

أما القطاع الخاص والذي أصبح ركيزة هامة في الأداء الاقتصادي للدولة فقد ساهم بما نسبته 42% من جملة الاستثمارات المحققة عام 1997م تمثلت في مشاريع النقل والاتصالات ومشاريع الإسكان .

إن تحليل الهيكل القطاعي للاستثمارات يوضح بأن هناك خمسة قطاعات نفذت 75% من استمارات الدولة عام 1997م ، يأتي قطاع العقارات وخدمات الأعمال في مقدمة تلك القطاعات إذ شكلت نسبة تنفيذه نحو 19.8% من جملة الاستثمارات المحققة شملت تشييد البنايات السكنية الحديثة والفلل الفاخرة ويقوم القطاع الخاص بالعمل في هذه النوعية من الإسكان لما تحققه من عائد مالي مرتفع وسريع بينما ركزت الحكومة استثماراتها في مجال مشروعات الإسكان الشعبي لتلبية الاحتياجات السكنية للأسر المواطنة وحقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 17.5% من جملة استثمارات عام 1997م حيث نفذت عدة مشروعات على أنشطته مثل إنشاء الطرق والجسور بالإمارات والإضافات بالموانى البحرية والتوسع بالمطارات وزيادة سعة المستودعات والبرادات وزيادة خطوط الهواتف وإنشاء المزيد من المكاتب البريدية .

ونفذ قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) استثمارات بلغت نسبتها 14.7% من جملة الاستثمارات عام 1997م وهي مشروعات التنقيب وتطوير الحقول . وبنفس النسبة نفذ قطاع الصناعات التحويلية مشروعات تركزت غالبيتها في القطاع العام وخاصة في الصناعات البتروكيماوية كما يقوم برنامج المبادلة (الأوفست) بتأسيس المشروعات المشتركة في مجالات صناعية مختلفة تعمل الدولة على تفعيل دور القطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما حقق قطاع الخدمات الحكومية ما نسبته 9% من جملة الاستثمارات في صورة مشروعات في الخدمات التعليمية والصحية والأمنية والثقافية التي تقدم للسكان على مستوي كافة الإمارات .

3 ـ الاستهلاك النهائـــي :

يعتبر الاستهلاك النهائي أحد المؤشرات الدالة على تطور مستوى المعيشة ، كما إنه تعبير عن حجم الموارد اللازمة لتلبية احتياجات التنمية ، ورغم تذبذب أسعار النفط وبالتالي عوائده فأن الاستهلاك النهائي لم يتأثر بل إنه في زيادة مستمرة إذ حقق معدل للنمو خلال الفترة 95 ـ 1997م

بلغ 6.3% وهو يقارب معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفتـــرة إى أن الزيـــادات فـــي الاستهلاك النهائي لم تتم على حساب الموارد اللازمة للاستثمار .

وترجع الزيادة في الاستهلاك النهائي (الحكومة والخاص) إلى استمرار الدولة في تقديم وتطوير ونشر الخدمات بأنواعها المختلفة بهدف إيصالها إلى كافة السكان بمختلف المناطق لـــذلك نجـــد أن الاستهلاك الحكـــومي نمـــا بنسبة 4.3%خلال الفترة بين 1995 ــ 1997 كما أن الاستهلاك الخاص نما بنسبة 8.1% خلال نفس الفترة .

وبتتبع تطور حجم الاستهلاك النهائي نجد أنه بلغ في عام 1995م نحو 101.1 مليار درهم ارتفع عام 1996م إلى 112.4 مليار درهم وصل إلى 114.3مليار درهم عام 1997م.

أما الاستهلاك الحكومي والذي يمثل 24.6% مـــن حجم الاستهلاك النهائي عـــام 1997م بلغـــت قيمته عام 1995م نحو25.8مليار درهم وارتفع في عام 1996م إلى 27.4 مليار درهم ووصل إلـــى 28.1مليار درهم عام 1997م .

بينما نلاحظ أن الاستهلاك الخاص (العائلي) يمثل 75.4% من حجم الاســـتهلاك النهـــائي عـــام 1997م وهو يمثل نحو ثلاثة أضعاف الاستهلاك الحكومي ويرجع ذلك لسياسات ترشيد الإنفاق التـــي تتبعها الحكومة في نفقاتها من جهة ومن جهة أخري ارتفاع التكلفة المعيشية للسكان وكذلك الزيـــادة السكانية سنوياَ فنجد أنه في عام 1995م بلغ حجم الإنفاق الاســـتهلاكي الخـــاص (العـــائلي) نحـــو 75.3مليار درهم ارتفع عام 1996م إلى 84.9 مليار درهم ثم وصل في عام 1997م إلى 86.2 مليار درهم .

وتشير البيانات إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قـــد ارتفع في عـــام 1997م إلى 135.4 باعتبار أن سنة الأساس 1990 بينما كان في عام 1996م نحو 132.7 وهذه الزيادة كانـــت نتيجـــة لارتفاع الأسعار في المجاميع السلعية والخدمية باستثناء مجموعة الإيجارات وملحقات السكن التـــي قلت إلى 140.0 بينما كانت في عام نحو146.1 أما بقية المجاميع فقد ارتفعت ، وعلى سبيل المثـــال مجموعة الطعام والشراب والدخان ارتفع إلى 124.0 بينما كانت 119.2 في عام 1996 وارتفع فـــي مجموعة العناية الطبية والخدمات الصحية من126.8 عام 1996م إلى 145.7 عام 1997م وخدمات الترفيه والتعليم والثقافة من 134.0 عام 1996م إلى143.0 عـــام 1997م كمـــا ارتفـــع أيضاَ فـــي مجموعـــة الأثاث والتأثيث من127.0 إلى 133.1عام 1997م .

4 ــ التجارة الخارجيـــــة :

تلعب التجارة الخارجية دوراَ مهماَ في مجمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعيـــة فـــي الدولـــة ، وتشكيل نسبة عالية الى الناتج المحلي الإجمالي ، ولقد بلغت هذه النسبة عام 1997م نحـــو 123% بينما كانت في عام 1996 نحو 122% وهذا يوضح مدى انفتـــاح الدولـــة علـــى العـــالم الخـــارجي وارتباطها بالسوق العالمي تصديراَ واستيراداَ .

ولقد حقق الميزان التجاري رصيداَ موجباَ في عام 1997 بمقدار 24 مليار درهم بينما كـــان فـــي عام 1996م نحو 22.2مليار درهم بسبب الزيادة في الصادرات السلعية عام 1997م بمقدار 5مليـــار درهم مقارنة بعام 1996م ، حيث بلغ حجم الصادرات السلعية نحـــو 123.2 مليـــار درهـــم وحجـــم الواردات السلعية 99.2 مليار درهم عام 1997م .

ومن أهم سمات التجارة الخارجية (جانب الصادرات) هو صادرات النفط الخام كسلعة رئيسية إذا بلغت نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات السلعية نحو 40% عام 1997بينما كانت في عام 1996م نحو 45.3% وهذا الانخفاض يسبب انخفاض أسعار النفط وتحسن هيكل الإنتاج المحلي وظهور سلع جديدة للتصدير كما تشير البيانات إلى أن هيكل الصادرات السلعية قد تحسن خلال عام 1997م حيث مثلت الصادرات الأخرى نحو 17.3% من إجمالي الصادرات السلعية بينما بلغت نحو 12.6% من إجمالي الصادرات السلعية في عام 1996م كما أن صادرات الغاز المسيل حققت نسبة قدرها 6.7% والمنتجات النفطية 5% وإعادة التصدير 31% .

ومما تجدر الإشارة إلية أن الواردات السلعية ارتفعت من 96 مليار درهم عام 1996م إلى نحو 99.2 مليار درهم عام 1997 بزيادة صافية قدرها 3.2 مليار درهم وبالنسبة لمصادر الواردات فقد استحوذت المجموعة الأسيوية على المرتبة الأولي بين المصدرين للدولة حيث مثلت الواردات منها حوالي 44.5% يليها الدول الأوروبية 33.8% والدول الأمريكية 13% والدول العربية 6.1% والدول الأوقيانوس 2% والدول الأفريقية 0.2% .

5 ــ الماليـــــة العامة :

نظراً لاستمرار اعتماد الإيرادات العامة لدولة الإمارات على العادات النفطية ، فقد تأثرت الحسابات المالية للدولة في عام 1997م حيث إنخفض العجز النهائي بدرجه كبيرة 1997 إلى حوالي 6.9 مليار درهم خلال عام 1997 مقارنة بنحو 20.3مليار درهم عام 1996م بالإضافة للزيادة في الإيرادات النفطية .

كما لسياسة ترشيد النفقات وخاصة الجانب الرأسمالي أكبر الأثر على هذا الانخفاض في عجز الميزانية حيث تشير البيانات لارتفاع الإيرادات العامة من نحو 56.3 مليار درهم عام 1996م إلى حوالي 59.3 مليار درهم في عام 1997م بزيادة قدرها 3 مليار درهم كما بلغت الإيرادات النفطية في عام 19997م نحو 41.1 مليار درهم بنسبة 69.3 % من جملة الإيرادات في نفس العام بينما كانت في عام 1996م حوالي 37 مليار درهم بنسة 65.7% من جملة الإيرادات .

ولقد زادت مساهمة الإيرادات الجارية والرأسمالية الأخرى المتمثلة في إيرادات الخدمات للوزارات والدوائر الحكومية وإيرادات أرباح وعوائد المؤسسات وإيرادات الجمارك .

وتشير بيانات النفقات العامة للدولة عام 1997م إلى الانخفاض بمعدل 13.7% عن ما كان عليه عام 1996م ويرجع هذا اللإنخفاض في النفقات الرأسمالية من نحو35.2 مليار درهم عام 1996م الى حوالي 25مليار درهم عام 1997م وفي نفس الوقت إتسم حجم النفقات الجارية بالثبات النسبي عند نحو 41.0 مليار درهم خلال العامين 1996م 1997م ومن المؤشرات الإيجابية أنه على الرغم من انخفاض النفقات الرأسمالية فإن حجم الأنفاق الاستثماري لم يتأثر بهذا الانخفاض حيث بلغ نحو 15.3 مليار درهم عام 1997م وذلك لالتزام الدولة بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وكذلك الأمن والدفاع .

6 ــ المؤسسات المالية والتأمين :

يعتبر التطور في قطاع المال والتأمين مؤشراً مهماً للأوضاع الاقتصادية في الدولة ، وعلى الرغم من التطور الذي حققه الناتج المحلي للقطاع في عام 1997م حيث بلغ 10.4 مليار درهم

مقارنة بنحو 9.9 مليار في عام 1996م وبنسبة زيـــادة قـــدرها 5.3% إلا أن الدراســـة التحليليـــة لمؤشرات هذا القطاع تعكس مدي التطور في نشاطي هذا القطاع المال والتأمين.

نتيجة للنشاط الاقتصادي الذي شهدته الدولة عام 1997 فقد كان صافي التغير في مجمل العوامل المؤثرة في السيولة المحلية توسعياً بمقدار 7.9 مليار درهم وذلك نتيجة لزيادة صافي الإئتمان فـــي عام 1997 بمقدار 12.4 مليار درهم . وبنسبة 15.8% عما كان عليه في عام 196م وهذا التوسع أدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار1.1 مليار درهم والذي جاء نتيجة لزيارة الخـــصوم الأجنبية بمقدار 45.8 مليار درهم مقابل 37.4 مليار درهم بينما ارتفعت الأصـــول الأجنبيـــة. إلـــى 108.2 مليار درهم مقارنة بـــ ر100 مليار درهم .

بالنسبة لنشاط التأمين فنتيجة للمنافسة الشديدة بين شركات التأمين ، وعلى الرغم مـــن ارتفـــاع عدد منشآت التأمين في الدولة إلى 267 منشأة في عام 1997 مقارنة ب 238 منـــشأة فـــي عـــام 1996 إلا أن هذا النشاط شهد انخفاضاً قدره 2% بالنسبة لأقساط التأمين حيث بلغت 2417 مليـــون درهم في عام 1997 مقارنة بـــ 2461 مليون درهم في عـــام 1996 ، ومـــمـــا ســـاعد علـــى هـــذا الانخفاض إلى جانب المنافسة الشديدة في سوق التأمين ، المنافسة الحادة بين شركات إعادة التأمين في الخارج والذي انعكس على أسعار إعادة التأمين مما أدي إلى انخفاض الأسعار في الدولة .

ثالثا : أبعاد النمو على المستوى القطاعـــــي

1 - القطاعات الإنتاجيـــــة :

تمشياً مع اتجاهات الدولة لدعم القطاعات الإنتاجية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمـــالي فقد حققت تلك القطاعات ما نسبته 53.9% من إجمالي الناتج المحلي المحقـــق عـــام 1997 وهـــي نسبة تدل على نجاح السياسة الاقتصادية في بناء اقتصاد قوي قادر علـــى مواجهـــة الـــصعوبات الاقتصادية وعلى سبيل المثال فقد حقق قطاع الزراعة زيادة في الناتج عـــام 1997 مقارنـــة بعـــام 1996 إذ حقق 5.5 مليار درهم بنسبة زيادة قدرها 8.9% وانعكس هذا على الزيـــادة فـــي إنتـــاج الخضراوات التي غطت نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية وزيادة في إنتاج الأعلاف وإنتاج الحليب والبيض .

كما حقق قطاع الصناعات التحويلية زيادة في الناتج المحلي من 17.9 مليار درهم عـــام 1996 إلى 20.2 مليار درهم عام 1997م وهذا يحقق الهدف في خلق قاعدة صناعية متطورة ومما لاشـــك فيه أن هناك منتجات ساهمت بشكل واضح في تغطية جزء كبير من حجم الطلب المحلي على ســـبيل المثال منتجات صناعة مواد البناء وصناعة الألمنيوم والصناعات الغذائية وصناعة الأسمدة 0

وحقق قطاع التشييد والبناء عام 1997 ناتجاً محلياً قدره 15.6 مليار درهم بينما كان في عـــام 1996 نحو 14.5 مليار درهم ، وهذا يدل على ضخامة مسئولية القطاع في تنفيذ الجانب الإنـــشائي والعمراني بالدولة وهو مؤشر إيجابي على استمرار النهضة العمرانية بالدولة 0

كما حقق قطاع الكهرباء والماء ناتجاً محلياً قدره 3.7مليار درهم عام 1997م بنسبة زيادة سنوية قدرها 7.5% عن ما حققه في عام 1996 ، ويعتبر أحد دعائم عملية التنمية بـــد أن نجـــاح تنفيـــذ

المشروعات الصناعية والزراعية والعمرانية يتوقف على عنصري الكهرباء والماء وهو قطاع قــدم الكثير خلال مسيرة التنمية .

2 – قطاعات الخدمات الإنتاجيـــــة

حققت تلك القطاعات مجتمعة ما نسبته 33.3% من إجمالي الناتج المحلي المحقــق عــام 1997 فقطاع التجارة وخدمات الإصلاح حقق ناتجاً محلياً قدرة 19.5 مليار درهم عام 1997 بينما كان فــي عام 1996 نحو 18.2 مليار درهم وهو أحد أهم القطاعات الفاعلة في اقتصاد الدولة حيث أنــه يمــد كافة القطاعات بمستلزمات الإنتاج 0

ولقطاع العقارات وخدمات الأعمال دور متميز في مجمل التطور الاقتصادي في الدولة فقد حقــق ناتجاً محلياً قدره 17.3 مليار درهم عام 1997 بنسبة زيادة قدرها 2.9% عن عام 1996 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة في إعداد الوحدات السكنية والمباني التجارية من جهة وإلى التطــور فــي نوعيــة المباني الجديدة من جهة أخري 0

كما حقق قطاع النقل والاتصالات ناتجاً محلياً في عام 1997 قدرة 11.6 مليار درهم مقارنة 11.1 مليار درهم عام 1996م وتعتبر الخدمات التي يقدمها هذا القطاع متميزة على المستويين المحلــي والدولي حيث تمتلك دولة الإمارات أحدث الموانئ التجارية كما تمتلك مجموعة من المطارات الحديثة إضافة إلى التطور المستمر نشاط الاتصالات 0

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المستقرة التي تتميز بها دولة الإمارات ولتوفر التسهيلات أصــبحت الدولة من أهم المراكز المالية في المنطقة حيث تعمل مجموعة كبيرة من البنوك وشركات التأمين الوطنية والأجنبية ، وعليه فقد حقق قطاع المؤسسات المالية والتأمين الوطنية والأجنبية ، وعليه فقد حقق قطاع المؤسسات المالية والتأمين ناتجاً محلياً قدره 10.4 مليار درهم عام 1997 بينما كان في عام 1996 حوالي 9.9 مليار درهم 0

3ــ قطاعات الخدمات الاجتماعيــة:

أن من الأهداف الرئيسية للتنمية بدولة الإمارات تنمية الإنسان كغاية عليا فالخدمات الاجتماعيــة على اختلافها وتوفيرها في كل مكان على أرض الدولة بمستوى لائق حق أساسي لــه، مــن هــذا المنطلق حققت قطاعات الخدمات الاجتماعية ما نسبته 12.8% من مجمل الناتج المحلي عام 1997م بينما كنت 12.4% عام 1996 ويأتي قطاع الخدمات الحكومية بأنشطته التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية في مقدمة الأنشطة التي توليها الدولة اهتماماً خاصاً ويظهر ذلك فيما حققه القطــاع مــن زيادة في الناتج المحلي من 17.6 مليار درهم عام 1996م إلى 18.6 مليار درهم عام 1997م .

وإذا كانت الحكومة بخدماتها التعليمية والصحية والأمنية وخدمات الرعاية الاجتماعية، قد غطت الدولة بمدنها وقراها فأن للقطاع الخاص دور رائد في مجال الخدمات الشخــصية والمنزليــة وهــذا يعكس المستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتع بع الإنسان على أرض الإمارات وحركة النــشاط فــي كافة المجالات .

رابعــا : قضايا اقتصاديـــــة

1 – دور القطاع الخاص في توطين العمالة :

لعب القطاع الخاص في دولة الإمارات في الآونة الأخيرة دوراً حيوياً وملموسا في حركة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية وكان التعاون والتنسيق بينه وبين القطاعات الأخرى قائماً في كافة المجالات 0

وطالبت الدولة جميع الجهات المساهمة والتعاون من أجل إنجاح عملية توطين الوظائف بكل القطاعات ، وكان على القطاع الخاص أن يأخذ دوره في هذه العملية ويفسح المجال أمام توظف المواطنين للاستفادة بما لديه من خبرات وإمكانات ومجال أوسع للعمل 0

ولقد تبنت وزارة العمل هذه العمل الوطني وأقامت عدة مراكز للتدريب المهني ونظمت الكثير من الدورات التدريبية بالتعاون مراكز التدريب بالدولة 0

إن فرص التوطين في سوق العمل متوفرة رغم وجود فجوة بين متطلبات السوق وإمكانيات المواطنين الباحثين عن العمل وعليه هناك عدة مقترحات في شأن المساهمة في تشغيل المواطنين في القطاع الخاص ومن أهمها سن تشريع يحدد القطاعات والمؤسسات والمهن التي يجب أن تستوعب نسباً معينة من المواطنين ، وأن يتم توسيع دائرة هذه القطاعات والمهن وزيادة النسبة وفق خطة تنسجم ومدي قدرة المواطنين على المساهمة في العمل في هذه القطاعات ، وكذلك إصدار تشريعات تتضمن الحوافز والامتيازات للمواطنين الراغبين في العمل في القطاع الخاص مساوية للمواطنين العاملين في القطاع الحكومي ، والاستفادة من مراكز التدريب الموجود بالدولة الحكومية والخاصة منها ثم أن هناك اقتراح بإنشاء مؤسسة وطنية لتنمية القوي البشرية بحيث تكون تابعة لإحدى الوزارات مثلاً وزارة العمل والشئون الاجتماعية أو مجلس الوزراء مباشرة وينحصر دورها في أعداد الخطط الخاصة بإحصاء المواطنين الخريجين والمهن التي يرغبون العمل بها والسعي لإيجاد مركز تدريب تسهم في تنمية قدراتهم وإعدادهم بشكل علمي لتوالي المسئوليات الحكومية والخاصة ولابد أن تكون لهذه المؤسسة لجان اتصال مع كافة المؤسسات الخاصة للتعرف على المجالات والأنشطة التي تحتاج للعمالة المواطنة وخاصة مع مؤسسات التعليم العالي لتحديد عدد ونوعية مخرجات التعليم التي تتوءام وسوق العمل 0

ومما ذكر سابقاً يظهرلنا أن مردود عملية التوطين يظهر على مدي البعيد وله بعد اجتماعيي واقتصاديي وأمني كما أن تواجد العمالة المواطنة في القطاع الخاص يضمن الاستقرار والاستمرار له ويدعم مركزه أكثر 0

2 – أثر العملة الأوروبية الموحدة على اقتصاد بلدان الخليج :

في بداية عام 1999 صدرت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وسوف يتم تعميمها على دول السوق الأوروبية المشتركة لتكون العملة الرسمية لها عام 2002 مما يعني أن هناك تأثيرات كثيرة سوف تطرأ على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وعلى الأسواق المالية بشكل خاص في دول الخليج.

ولاشك أن اتجاه الدول للتعامل باليورو سيحتاج إلى وقت كاف لاستكشاف مدي قدرته على منافسة الدولار أو أن تحل محل جزء من التعاملات الدولية ، وهو ما يتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة ، ويتوقع أن تتزايد قوة اليورو كعملة أجنبية في التعاملات الدوليةوهو ما يتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة ، ويتوقع أن تتزايد قوة اليورو كعملة أجنبية في التعاملات الدولية خلال المدى

المتوسط والطويل نظراً لقوة اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي ولزيادة نسبة تجارتها الخارجية من إجمالي التجارة العالمية 0

ولما كانت دول الخليج تتشابه هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فان دراسة أثر تلك العملة الأوروبية له من الأهمية لدول الخليج وخاصة أن هناك استثمارات خليجية في الدول الأوروبية كما أن صادرات النفط الخليجي تسعر بالدولار وغالبية تجارة دول المجلس تصديراً أو استيراداً مرتبطة بالدولار ، ولذا فعلي دول المجلس الاستعداد لمواجهة طرح العملة الأوروبية الجديدة بالبدء في خطوة ربط العملات الخليجية بسلة من العملات العالمية تكون فيها العملة الأوروبية الموحدة صاحبة وزن نسبي ثقيل هذه الخطوة توطئة للهدف الأهم ولأشمل ألا وهو إصدار العملة الخليجية الموحدة التي تعتبر نواة للوحدة الاقتصادية الشاملة والتي ستجنب المنطقة الكثير من السلبيات في مواجهة تلك التقلبات المالية إن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحذو حذو المجموعات الأوروبية بتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها ودليلها في ذلك ما تم الاتفاق عليه في استراتيجية التنمية لدول المجلس لعام 2025 وتحقيق تقارب أكثر في اتجاه الوحدة الجمركية والنقدية 0

أن اليورو سيتيح فرصاً جديدة وكبيرة أمام الأسواق الناشئة لزيادة صادراتها للسوق الأوروبية نظراً لتأثير اليورو على استقرار أسعار الصرف في دول الاتحاد الأوروبي وتوسيع أسواق المال وانتعاشها وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يتطلب مزيداً من الواردات من الخارج 0

ولما كانت هناك علاقات تجارية تجمع بين دول المجلس والمجموعة الأوروبية فالفرص سانحة لدول المجلس لفتح منافذ تسويقية هامة للمنتجات الخليجية وخاصة المنتجات النفطية مما يدفع الدول الخليجية لمزيد من دراسة الأسواق الأوروبية واحتياجاتها الفعلية من السلع والمنتجات ذات المواصفات عالية الجودة مع التأكيد على توحيد التعريفة الجمركية بين دول المجلس لإيجاد حلول للمسائل التجارية المتعلقة مع المجموعة الأوروبية 0

خامسا : توقعات الأداء الاقتصادي لعام 1999م

تأثرت الأوضاع الاقتصادية بدولة الإمارات في عامي 1997 – 1998م بتقلبات الأسعار في قطاع النفط وبالتالي تأثرت عوائدها ولا تزال الأزمة الآسيوية وأن بدا في الأفق تحسن إلا أن لها انعكاسات على اقتصاديات الدول النفطية بشكل عام 0

وإذا أردنا أن نستقرئ الأداء الاقتصادي للدولة خلال عام 1999 من خلال المعطيات المحلية والإقليمية والدولية فإن التوقعات تشير إلى أن اقتصاد دولة الإمارات سيحقق نجاحات خلال هذا العام وسيجتاز أزمة أسعار النفط بما لدية من خبرات سابقة في هذا المجال وبما لدية من قدرات تكمن في قطاعات إنتاجية غير نفطية تزداد رسوخاً من خلال المشروعات المشتركة وتفعيل دور القطاع الخاص لتوسيع مجالات الإنتاج وزيادته وخلق فرص عمل جديدة 0

وتتوقع وزارة التخطيط أن يرتفع الناتج المحلي ليصل إلى 181.5 مليار درهم عام 1999 بسبب تحسن تدريجي في أسعار النفط خلال هذا العام ، وكذلك ستستمر القطاعات غير النفطية في النمو حيث يتوقع أن تحقق ناتجاً محلياً قدره 138 مليار درهم .. كما تشير التوقعات إلى ثبات في التكوين

الرأسمالي الثابت حيث من المتوقع أن يكون في حدود 49 مليار درهم وســتقوم الحكومــة بتنفيــذ مشروعات الاستكمال في مجالات الكهرباء وتحلية المياه واستمرارإنشاء شبكة الطرق التي تربط بين الإمارات وإنشاء العديد من المساكن الشعبية 0

جدول (1)TABLE

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLS — المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams) — (مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	1998 **	1997 *	1996	1995	المتغيرات الاقتصادية
-- Population (000)	2776	2624	2479	2411	ـ السكان (ألف نسمة)
-- Workers (000)	1378	1330	1274	1217	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
-- Gross Domestic Product	170066	180630	175778	156902	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	133115	127116	118655	108953	ـ الناتج المحلي الإجمالي (عدا قطاع النفط الخام)
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	152030	153521	160397	145283	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1990)
- Gross National PRODUCT	172066	182729	179364	163244	ـ الناتج القومي الاجمالي
- Net National Income	144743	156780	55018	140660	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	143793	155457	4373	140060	(ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح
- National Saving	24491	41125	42051	38907	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	119302	114332	112322	101153	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	28640	28100	27442	25850	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	90662	86232	84880	75303	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	49154	48757	47432	44693	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- G.F.C.F. Government Sector	13550	13710	14566	14033	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة .
- G.F.C.F. Public Sector	15760	14606	11628	10419	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام.
- G.F.C.F. Private Sector	19844	20441	21238	20241	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص .
- Total Imports	100800	99143	96049	87288	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Total Exports	109200	123163	118199	104124	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	8400	24020	22150	16836	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	61500	60943	61949	54288	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Overall Domestic Liquidity	119200	110511	104459	103493	ـ السيولة المحلية الإجمالية
- Wages And Salaries	51804	50201	47889	44936	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
- General Consumer Price Index Number (1995=100)	137.1	135.4	132.7	129.3	ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100 = 1995)

*Adjusted Data
** Pretiminary Data
* Ministry Of Planning

* أولية
** بيانات أولية
وزارة التخطيط

جدول TABLE(2)

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Thousand Dirhams)

(الف درهم)

ECONOMIC INDICATORS	1998		1997		1996		1995		المؤشرات الاقتصادية
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	
Per Capita : -									**حصة الفرد من : -**
- Gross Domestic Product	16.7	61.3	18.7	68.8	19.3	70.9	17.7	65.1	- الناتج المحلي الإجمالي
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	14.9	54.8	17.0	62.3	17.6	64.7	16.4	60.3	- الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1990)
- Gross National Product	16.9	62.0	19.0	69.6	19.7	72.4	18.4	67.7	- الناتج القومي الاجمالي
- National Income	14.2	52.1	16.3	59.7	17.0	62.5	15.9	58.3	- الدخل القومي
- Disposable Income	14.1	51.8	16.1	59.2	17.0	62.3	15.8	58.1	- الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	11.7	43.0	12.1	44.3	12.3	45.3	11.4	42.0	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	2.8	10.3	2.9	10.7	3.0	11.1	2.9	10.7	- الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	8.9	32.7	9.2	33.6	9.3	34.2	8.5	31.3	- الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	2.4	8.8	4.0	14.9	4.7	17.0	4.4	16.1	- الإدخار القومي
- Gross Fixed Capital Formation	4.8	17.7	5.1	18.6	5.2	19.1	5.0	18.5	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	10.7	39.3	12.7	46.6	13.0	47.7	11.8	43.20	- الصادرات السلعية
- Total Imports	9.9	36.3	10.4	38.0	10.5	38.7	9.9	36.20	- الواردات السلعية
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	6.0	22.2	6.5	23.7	6.8	25.0	6.1	22.5	- الواردات السلعية (عدا اعادة التصدير)
* General Average of Wages	9.5	35.0	9.6	35.2	9.0	35.0	9.3	34.2	م * المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	25.8	94.8	25.7	94.5	25.1	92.0	24.0	88.1	و * المتوسط العام لأنتاجية العامل

* Preliminary

* أولية

TABLE(3) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	1998	1997	1996	1995	القطاعـــــات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	5834	5503	5052	4501	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	36951	53514	57123	47949	*النفط الخام
B - Others	635	605	577	563	* أخـــــرى
-Manufacturing	20190	20230	17926	16345	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	4140	3729	3466	3231	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	16243	15612	14491	13614	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	20490	19483	18203	16088	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	3330	3105	2899	2208	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	12310	11650	11184	10537	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	11030	10408	9883	8836	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	18210	17351	16864	15712	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	3360	3150	2846	2531	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
Less :Imputed Bank Services	3844	3711	3663	3144	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	19700	18637	17644	16708	- منتجو الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	1487	1364	1283	1223	-الخدمات المنزلية
TOTAL	170066	180630	175778	156902	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	133115	127116	118655	108953	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

* Preliminary

*Est.

* أولية

جدول (4)TABLE

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams/ At Constant 1995 Prices)

(مليون درهم / بالاسعار الثابتة لسنة 1995)

SECTORS	1998	1997	1996	1995	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	5509	5216	4793	4287	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	34002	49550	53039	45660	*النفط الخام
B - Others	572	544	518	509	* أخـــــرى
-Manufacturing	18855	19129	17056	15582	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	2750	2520	2358	2222	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	14278	13925	13055	12354	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	17937	17110	16384	14925	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	2876	2721	2543	2026	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	10663	10166	9889	9459	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	10112	9610	9228	8375	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	15935	15455	14961	13782	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	3008	2838	2587	2333	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
Less :Imputed Bank Services	3774	3700	3660	3150	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	18005	3700	3660	3150	- منتجوالخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	1302	1228	1156	1112	-الخدمات المنزلية
TOTAL	152030	150012	147567	132626	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	118028	100462	94528	86966	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

*Preliminary

* أولية

*Ministry Of Planning

*وزارة التخطيط

TABLE (5) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Milion Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

EXPENDITURE	1998	1997	1996	1995	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure :	119302	114332	112322	101153	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي :
– Government Expenditure	28640	28100	27442	25850	ـ الإنفاق الإستهلاكي الحكومي
– Private Expenditure	90662	86232	84880	75303	ـ لإنفاق الإستهلاكي الخاص
- Gross Fixed Capital Formation :	49154	48757	47432	44693	* إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- Increase In Stocks :	2180	2150	2152	1962	* االزيادة في المخزون السلعي
- Exports Of Goods And Services :	115030	128613	123039	108374	* الصادرات من السلع والخدمات:
– Goods	109200	123163	118199	104124	ـ سلع
– Services	5830	5450	4840	4250	ـ خدمات
Less : Imports Of Goods And Services :	115000	112673	108761	99038	* ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :
– Goods	100800	99143	96049	87288	ـ سلع
– Services	14200	13530	12712	11750	ـ خدمات
Indirect Taxes (Net)	(-) 600	(-) 549	(-) 406	(-) 242	* صافي الضرائب غير المباشرة
G . D . P . At Basic Prices	170066	180630	175778	156902	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج

*Preliminary

* أولية

TABLE (6) جدول

G.D.P. Atfactor Cost By Emirates الناتج المحلي الاجمالي بقيمة عوامل الانتاج حسب الامار

(Mn. Dh.) (مليون درهم)

EMIRATES	1998	1997	1996	1995	الامارات
ABU DHABI	94078	106584	104538	90593	ابوظبي
DUBAI	47419	46344	44744	41250	دبي
SHARJAH	16808	16384	15754	15076	الشارقة
AJMAN	3334	3197	2835	2526	عجمان
UMM AL-QUWIN	1086	1034	988	917	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	4772	4621	4560	4313	راس الخيمة
FUJEIRAH	2569	2466	2359	2227	الفجيرة
TOTAL	170066	180630	175778	156902	المجموع

*Preliminary * أولية

جدول (7) TABLE

الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات الأقتصادية و الإمارات لسنة 1999 — G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SETORS AND BY EMIRATES 1999

(مليون درهم) — (Milion Dirhams)

SECTORS	الفجيرة Fujeirah	رأس الخيمة Ras Al Khaimah	أم القيوين Umm Al Quwain	عجمان Ajman	الشارقة Sharjah	دبي Dubai	أبوظبي Abu Dhabi	جملة الدولة TOTAL	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	302	593	113	78	681	297	3439	5503	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :									-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	0	60	0	0	1225	5632	46597	53514	*النفط الخام
B - Others	48	251	24	32	69	72	109	605	* أخـــــرى
-Manufacturing	156	346	105	950	2275	5564	10834	20230	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	99	207	57	101	458	885	1922	3729	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	168	366	120	324	1482	4112	9040	1561	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	437	676	170	534	2374	8816	6476	19483	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	45	56	16	44	372	1736	836	3105	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	371	433	75	268	1219	5025	4259	11650	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	135	235	79	91	1424	4299	4145	10408	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	256	450	91	258	2744	4873	8579	17351	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	55	107	23	136	316	1058	1455	3150	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
Less :Imputed Bank Services	63	115	30	33	548	1302	1620	3711	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	415	877	171	257	2071	4897	9949	18637	- منتجوالخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	42	79	20	57	222	380	564	1364	-الخدمات المنزلية
TOTAL									المجموع

*Preliminary — * أولية

Table (8) جدول

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Milion Dirhams) **(مليون درهم)**

SECTORS	1998	1997	1996	1995	القطاعات
- Agriculture , Live stock Fishing	1196	1152	990	831	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :					- الصناعات الإستخراجية :
A - Crude Oil	6500	7170	7075	6811	*النفط الخام
B - Others	130	114	195	188	* أخـــــرى
- Manufacturing Industries	7350	7158	7215	5973	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	3500	3347	5232	5200	- الكهرباء والماء
- Constraction	2620	2600	2400	2215	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	1800	1764	1619	1498	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	2380	2270	1972	1826	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	8600	8552	7229	6882	- النقل والتخزين والإتصالات
- Financial Institutions And Insurance	200	189	186	159	- المؤسسات المالية والتأمين
- Real Estate and business Services	10020	9670	8680	8597	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	390	370	323	281	- ا لخدمات الإجتماعية والشخصية
- Producers Of Government Services	1168	4401	4316	4232	- منتجوالخدمات الحكومية
TOTAL	49154	48757	47432	44693	المجموع

*Preliminary

** Est.

* أولية

جدول (10)TABLE

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(Worker) (مشتغل)

SECTORS	1998	1997	1996	1995	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	101800	99498	95476	91112	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	21900	20544	19566	18878	*النفط الخام
B - Others	3700	3558	3353	3209	* أخـــــرى
-Manufacturing	173800	169730	161065	144000	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	23935	23044	21855	21240	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	255800	250600	242180	231660	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	234700	227759	212670	203370	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	52850	49857	47170	44245	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	98710	95795	94906	93615	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	20866	19476	19093	17392	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	35440	33285	32475	32645	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	63450	60850	58383	57142	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
- Producers Of Government Services	153659	144017	140465	137040	- منتجوالخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	137880	131490	125093	122305	-الخدمات المنزلية
TOTAL	1378490	1329503	1273750	1217853	المجموع

*Preliminary

* أولية

TABLE(11) جدول

WORKERS Compensation By Economic Sectors

حجم الأجور(تعويضات المشتغلين) حسب القطاعات الإقتصادية

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

	1999	1998	1997	1996	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	1866	1799	1702	1336	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	1905	1845	1814	1743	*النفط الخام
B - Others	104	100	94	92	* آخـــــرى
-Manufacturing	4385	4190	4000	3679	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	1192	1144	1112	1063	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	8710	8620	8152	7800	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	6660	6460	6160	5759	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	1227	1173	1097	1002	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	4218	4076	3788	3462	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	2177	2114	2055	1808	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	1020	972	923	890	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	1991	1873	1765	1658	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
- Producers Of Government Services	17590	16880	15507	14932	- منتجوالخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	1545	1452	1364	1283	-الخدمات المنزلية
	54590	52698	49533	46507	المجموع

*Preliminary

* أولية

TABLE (12) جدول

PUBLIC FINANCE

الماليـــــــة العامـــــــــة

TOTAL PUBLIC REVENUE AND EXPENDITURE

إجمالي الإيرادات والنفقات العامة

(Million Dirhams) (مليون درهم)

ITEMS	1999	1998	1997	1996	البيـــــــان
- Crude Oil Revenue	41310	25308	41140	37007	ـ عوائد النفط
- Other Revenue	23654	20866	18197	19343	ـ ايرادات اخرى
TOTAL PUBLIC Revenue	64964	46174	59337	56350	اجمالي الإيرادات العامة
- Capital Expenditure	35052	28625	25064	35217	ـ نفقات رأسمالية
- Current Expenditure	41148	45652	41212	41452	ـ نفقات جارية
Total Public Expenditure	76200	74277	66276	76669	إجمالي النفقات العامة
FINAL DIFICIT	11236	28103	6939	20319	العجز النهائي

*Preliminary * أولية

TABLE (9) جدول

GROSS FIXED CAPITOL FORMATION BY EMIRATES اجمالى تكوين راس المال الثابت حسب الامارات

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

EMIRATES	1998	1997	1996	الامارات
ABU DHABI	28996	29757	27719	ابو ظبي
DUBAI	14740	13768	13108	دبي
SHARJAH	4709	4483	4067	الشارقة
AJMAN	1082	903	779	عجمان
UMM AL-QUWAIN	429	312	274	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	1319	1037	941	راس الخيمة
FUJEIRAH	928	730	544	الفجيرة
TOTAL	52203	50990	47432	المجموع

*Preliminary * أولية

TABLE (13) جدول

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(1990 = 100)

(100 = 1990)

Major Expenditure Groups	1999	1998	1997	1996	الوزن weight	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number	140.8	138.1	135.4	132.7	100.00	الرقم القياسى العام
-Food,Beverages & Tobacco	132.2	128.2	124.1	119.2	14.43	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing &Foot Wear	143.4	136.4	132.1	128	6.74	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent &Related House Items	135.4	139.2	140.0	146.1	36.14	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture & Related Items	142.8	136.7	133.1	127	7.40	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care & Health Services	158.8	151.2	145.7	126.8	1.85	ـالعناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport & Communication	147.2	140.2	135.0	122	14.93	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education & Cultural Services	156.8	148.0	143.0	134	10.29	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods & Services	140.0	133.8	129.3	125.3	8.22	ـ سلع و خدمات اخرى

*Preliminary

* أولية

Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

TABLE (14) جدول

BASIC ECONOMIC INDICATORS

IN A.G.C.C. FOR YEAR 1998

المؤشـــرات الإقتصـــادية الأساسية فـــي دول مـــجـــلس التعـــاون الخليجي

لسنـــــة 1998

INDICATORS	دولـة الكويت Kuwait	سلطنـة عمان Oman	دولـة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K. S . A	دولـة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشـــــــــــرات
- Population (Thousands)	2271	2288	734	19758	642	2776	ـ عدد السـكان (ألف نسمة)
- Average Population Growth (%)	2.8	1.4	5.5	2.6	3.5	5.8	ـ متوسط النمو السكاني (%)
- Population Density	127	7	64	9	9.8	33	ـ الكثـافـة السكانية
- Percentage of Labour Force to Population (%)	55.1	29.6	43.5	33.9	42.2	55.0	ـ نسبـة القوى العاملـة إلى السكان (%)
- Per Capita Agriculture Product (Us. $)	53	176	112	458	89	620	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)
- Fish Production (Th. Ton)	8.4	129.9	4.4	54.1	11.3	115.6	ـ إنتـاج الأسماك (ألف طن)
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	2066	899	664	8280	183	2278	ـ إنتـاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	5.4	4.5	261.5	0.2	98.1	ـ إحتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Natural Gas Production (Bill.Cu.M./ Year)	10870	10293	24210	80000	10629	48860	ـ انتـاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب / سنة)
- Natural Gas Reserves (Bill.Cu.M.)	1480	805	8500	5777	118	600.3	ـ إحتياطي الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)
- Refinery Capacity (Th.B. / D.)	893	80	63	1702	280	282	ـ طاقات مصافي التكرير (ألف برميل / يوم)
- Consumption Of Petroleum Products (Th.B. / D.)							ـ الإستهلاك من المشتقات البترولية (ألف برميل / يوم)
- Energy Consumption (Equivalent to Oil (Th.B. /D.)	285	0	151	1725	158	530	ـ إستهلاك الطاقة (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)
- Per Capita Manufacturing Product (Us. $)	1321	288	1282	635	1192	2204	ـ متوسط تصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية (دولار أمريكي)
- Gross Domestic Product (Us.$ Mn.)	25952	14001	10368	126209	5787	47147	ـ الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)
- Growth Rate in G.D.P. (%)	(-)16.1	(-)11.0	(-)7.5	(-)2.4	(-)3.8	(-)6.2	ـ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
- G.D.P. Per Capita (Us. $ Th.)	11.4	6.1	14.1	6.4	9	17	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
- Final Consumption Expenditure Per Capita(Us.$ Th.)	9.7	5.1	9.3	4.8	6.9	12.1	ـ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Inflation Rate (%)	0.5	1.5	2.6	(-)0.2	0.1	2	ـ معدل التضخم (%)
- Percentage to G.D.P (%) :-							**ـ النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%): ـ**
* Mining & Quarrying Sector	30.0	31.4	37.2	28.4	14.4	21.2	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	11.6	4.7	9.1	9.9	13.2	13	* قطاع الصناعات التحويلية
* Construction Sector	3.1	3.7	7.6	10	4.1	9.5	* قطاع التشييد
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	9.5	16.5	7.4	7.9	10.1	14	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Transport, Storage & Communication Sector	5.9	8.8	4.1	7.1	8.7	7.7	* قطاع النقل والتخزين والإتصالات
* Government Services Sector	0.0	19.4	22	21.2	19.9	11.6	* قطاع الخدمات الحكومية
* Commodity Imports	29.7	41.6	50.2	23.9	48.8	61.3	* إ جمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	37.0	39.4	48.3	31.4	27.2	62.7	* إجمالي الصادرات السلعية
* Total Deposits with Banks	95.4	40.1	71.8	50.2	99	59	* إجمالي الودائع المصرفية
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	13.9	24.3	24.7	21.5	18.8	29.8	* الإستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Final Consurnption Exenditure	84.7	83.9	65.7	75.3	77	72.1	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي
* Deficit in Government Budget	4.7	7	8.1	10.2	5.4	16.2	* العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Repot 2000
- Ministry of Planning - U . A . E
- Annul Statistical Report 2000 - OAPEC

المصدر : - التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2000
- وزارة التخطيط ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
- التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2000 - الأوابك

TABLE (15) جدول

FORECASTS FOR SOME ECONOMIC VARIABLES

توقعات بعض المتغيرات الأقتصادية

	**2000	*1999	1998	المتغيرات الأقتصادية
- Population (000)	3108	2938	2776	ـ السكان (الف نسمة)
- Workers (000)	1515	1462	1407	ـ المشتغلون (الف مشتغل)
- G.D.P (Bill of Dh)	210.4	190.4	173.1	ـ الناتج المحلي الأجمالي (بليون درهم)
- G.D.P Non Oil Sectors (Bill.of Dh.)	147.0	141.7	137.1	ـ الناتج المحلي الأجمالي عدا قطاع النفط (بليون درهم)
- G.D.P. At Constant 1995 Prices (Bill.Of Dh.)	182.8	168.1	154.9	ـ الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1990(بليون درهم)
- Per Capital Nationl Income	67.7	56.5	54.1	ـ متوسط دخل الفرد (الف درهم)
- Gross Fixed Capital Formation (Bill.of.Dh.)	51.5	52.8	52.2	ـ اجمالي تكوين راس المال الثابت (بليون درهم)
- Fainal Consuption Expenditure (Bill.of.Dh.)	140.0	130.5	123.3	ـ الأنفاق الأستهلاكي النهائي(بليون درهم)
- Commodity Exports (Bill.of Dh.)	140.0	124.2	110.0	ـ اجمالي الصادرات (بليون درهم)
- Commodity Imports (Bill.of Dh.)	115.0	110.8	106.5	ـ اجمالي الواردات(بليون درهم)
- Current Surplus Merchandise(Bill.of Dh.)	25.0	13.4	3.5	ـ الفائض في الميزان التجاري(بليون درهم)
- Inflation Rate(%)	2.5	2.0	2.0	ـ معدل التضخم(%)

* Preliminary Data

** Forecasts

* بيانات اولية

** توقعات